

زيادة وخلاف ما لو تهايا علي الاستغلال في الدارين
 وفضلت غلة احدى حيث لا يشتركان فيه **قوله**
 لا في غلة عبيد او عبيد في ابي اخره قول ابي حنيفة
 وعندهما يجوز وجمله الامران سائل النهاير اثنتا
 عشرة مسألة في استخراج عبيد واحد جائز
 بالاتفاق وكذا في استخراج العبد في الاصح
 والنهاي في استغلال عبيد واحد او بغل لا يجوز
 اتفاقا وفي العبد في والبغليين اختلاف والنهاي
 في سكن دار واحدة يجوز اتفاقا وكذا في علمتها
 وكذا في سكن دارين وغلتها خلاف والظهاره
 يجوز اتفاقا وركوب بغل او بغلين علي الخلاف
 كما في التبيين وانه سبحانه الموقف بمسنة
كتاب الوصايا قوله فهنا بيان
 الاول في بيان الوصية يشتمل علي باب الوصية
 بالثلث وباب العتق في المرض وباب الوصية
 للاقارب وباب الوصية بالخدمه انتهى والباب
 الثاني في الايضاح انتهى ففيه تساهل من اطلاق
 الاول علي باب وقد ضمن امثاله **قوله** وكنها
 قوله او وصيت بكذا الفلان ونحوه يستلزم ان
 القول شرط كما قال في الخلاصة الوصية يشترط
 فيها القبول وذلك بالصرح او بال دلالة بان يموت
 الموحي

الموحي له بعد موت الموحي انتهى ويخالفه
 ما قال في البدائع واما ركن الوصية فقد اختلف
 فيه قال اصحابنا الثلاثة ايجام الايام وصاحبها
 هو الايجاب والقبول الايجاب من الموحي
 والقبول من الموحي له فالتم بوجدها جميعا
 لا يتم الركن وان شئت قلت ركن الوصية
 الايجاب من الموحي وعدم الرد من الموحي
 له وهو ان يقع الياس عن رده وهذا السهل
 لتخرج المسائل علي ما ذكره وقال زفر الركن
 هو الايجاب من الموحي فقط انتهى وذكر التوجيه
 لكل **قوله** فلا يجوز من الملوک ولو مكاتب يعي
 ما لم يصف الي العتق كما سياتي **قوله** والصغير
 يستثنى منه تجهيزه كما سياتي **قوله** وكون الموحي
 له حيا وقتها يريد عليه الوصية لتحمل اذ يشترط
 وجوده لاحيائه لان نفع الروح يكون بعد
 وجدانه وقتها غير محي **قوله** وكونه غير وارث
 يعني وقت الموت **قوله** لما سياتي من عدم
 جواز الوصية للوارث المراد عدم التقو **قوله**
 وحكمها كون الموحي به ابي اخره هذا في جانب
 الموحي له واما في جانب الموحي فهو علي اقسام
 مندوبة واجبة مكرهة مباحة كما سذكره